مذكرة ماجستير بعنوان : المسؤولية الجزائية للمجرم البيئي

أصبحت حماية البيئة تمثل اهتماما عالميا مشتركا ، ولقد خلصنا إلى أن الحياة هي بنت البيئة ، وإن التوازن والتكامل بين حقوق الانسان وحقوق الطبيعة هو في صلب جهود التنمية البشرية لما للمحافظة على سلامة البيئة من أثر كبير على حياة الناس ، وصحتهم ومصادر عيشهم .

واقتناعا منا بأن المخاطر التي تهدد البيئة في تعاظم مستمر ، وبأن حماية البيئة هي واجب إنساني يشترك في تأديته الجميع وتتحمل مسؤوليته الدولة بمختلف مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وهذا كان الدافع لدراستنا في موضوع المسؤولية الجزائية للمجرم البيئي ، بتبيان الأفعال المضرة بالبيئة بمختلف عناصرها أو الافعال التي تعرضها للخطر ، وذلك من خلال تحديد الدور الذي تلعبه القوانين الجزائية في حماية البيئة كمصلحة اجتماعية بالغة الأهمية ، مع التأكيد أن موضوع دراسة البيئة من الموضوعات الحديثة في مجال الدراسات القانونية ، خاصة في مجال القانون الجزائي ،الذي ظهر كآلية لحماية البيئة على أعقاب القانون المدني والقانون الاداري والقانون الدولي ، كما أن موضوع دراستنا هذا من الموضوعات الحديثة بالنظر لكون الاهتمام الدولي به لم يتأتى إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد انعقاد أول مؤتمر يهتم بالبيئة كمشكلة عالمية ينبغي التصدي اليها ومواجهتها ، مؤتمر ستوكهولم 1972 ، والذي أعقبه انعقاد عدة مؤتمرات اخرى أبرزها مؤتمر البرازيل سنة 1992 المنعقد في ريو ديجانيرو تحت شعار البيئة والتنمية ، والذي عرف بمؤتمر قمة الأرض الأولى.

وقد بدأت الجزائر بالاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها بعد صدور قانون حماية البيئة في سنة 1983 ثم تلتها عدة قوانين أبرزها

القانون 10-03 الصادر في سنة 2003 والمتعلـق بحمايـة البيئـة في اطار التنمية المستدامة .

ولقد عرفت المنظومة القانونية الجزائرية في مجال حماية البيئة صدور ترسانة من القوانين التي ضـمنت الأحكـام الجزائيـة كأحـد عناصرها وأبرز الوسائل القانونية والفعالة لتفعليها وإعمالها.

ولا بد لنا من ضرورة الاعـتراف بـأن القـوانين الـتي صـدرت فـي مجال حمايـة البيئـة ، قـد حققـت قـدرا لابـأس بـه مـن الأهـداف المنشودة ، إلا انه فـي المقابـل لا يمكـن إغفـال حقيقـة لامنـاص بشـأنها ، وهـي أن الجرائـم البيئيـة فـي عصـرنا الراهـن تطـورت تطورا ملحوظا لم يشهده العالم من قبـل ، ولا أبـالغ فـي القـول بأن هـذا النـوع مـن الجرائـم أصـبحت مـن اخطـر أنـواع الإجـرام وأكثرها ضررا ، لدرجة انها أصبحت من أهم التحديات التي تواجه الدول وحكوماتها في مطلع القرن 21 لارتباط هذه الجرائم بحياة الشعوب وسلامة البشرية جمعاء ، حيـث أصـبح لزامـا أن يتـدخل القانون الجزائري في تجريمه لكافة الافعـال الـتي فيهـا مسـاس بالبيئـة أو الـتي تعرضـها للخطـر ، وذلـك بإصـدار قواعـد قانونيـة ملزمة وقواعد تنظيمية وميكانيزمات فعالـة ، لمسـايرة مـا يطـرأ علـى المجتمـع مـن تطـور ، ولمواجهـة مـا ينشـأ عـن التقـدم التكنولوجي مـن آثـار مخيفـة تنبـأ عـن مسـتقبل مليـء بالمضـار والأخطار .

كمـا أن بلـوغ الغايـة المرجـوة لحمايـة البيئـة لـن تكتمـل إلا اذا تضافرت الجهود مجتمعة سواءًا من الحكومات العادية أو العالمية ،أو الجمعيات المهتمة بحماية البيئة ، أو العلمـاء المختصـون فـي فروع العلوم المختلفة مع جهود رجال القـانون ، و أهـم مـن هـذا كله الفرد لأنه بيده المحافظة على البيئة وبيده تلويثها أيضا .

ولقد اقتضت منـا دراسـة موضـوع المسـؤولية الجزائيـة للمجـرم البيئي في تقسيم البحث الى 03 فصول :

الفصـل التمهيـدي : حيـث تناولنـا فـي الفصـل التهميـدي نطـاق وطبيعة جرائم تلويث البيئـة علـى اعتبـار أن هـذا الفصـل يشـكل

مـدخلا لموضـوع البحـث والـذي بـدورنا تطرقنـا مـن خلالـه الـى مبحثين وهما :

المبحث الأول ، بعنوان نطاق الجريمة البيئية ،والذي تناولناه فــي عنصرين أساسيين هما البيئة محـل الحمايـة الجزائيـة والسـلوك محل التجريم في الجرائم البيئية ثم المبحث الثاني وتطرقنـا فيـه الى الطبيعة القانونية للجرائم البيئية ،والذي بدوره قمنا بتقسيمه الى مطلبين الأول خصص للسياسة الجزائية المتبعـة فـي حمايـة البيئة ،والمطلب الثاني الجرائم البيئية بين جرائم الضرر وجرائــم الخطر .

وتناول الفصـل الأول مـن هـذه الدراسـة أركـان الجريمـة البيئيـة وأحكام المسؤولية الجزائية عنها ، وشـكل هـذا الفصـل الدراسـة الموضوعية اللازمـة لتنظيـم الحمايـة الفعالـة للعناصـر البيئيـة اذ خـص بالجـانب الموضـوعي دون الجـانب الاجرائـي وقسـم الـى مبحثين :

وتنـاول المبحـث الأول منـه ، أركـان الجريمـة البيئيـة ، العناصـر الأساسـية اللازمـة لقيـام هـذه الجريمـة والمتمثلـة فـي الركـن الشرعي و المادي والمعنوي.

ثم في المبحث الثاني من هذا الفصل تناولنـا أحكـام المسـؤولية الجزائية عن الجريمة البيئية بما تتميز به غالبية هذه الأحكام مـن الخروج عن القواعـد التقليديـة و الـتي قمنـا بدراسـتها مـن خلال التطرق للمسؤولية الجزائية للأشخاص الطـبيعيين و المسـؤولية الجزائية للشخص المعنـوي ، وانتهـت دراسـة أحكـام المسـؤولية الجزائية بتناول موانع المسؤولية التقليدية منها والمستحدثة .

وتنـاول الفصـل الثـاني ، بدراسـة قمـع الجريمـة البيئيـة ، والـذي يشكل الجانب الاجرائي من هذه الدراسة ، حيث ارتأينا أنه ولكي تكتمـل هـذه الدراسـة يجـب التطـرق للجـانب الاجرائـي وعـدم الاكتفاء بالدراسة الموضوعية للجريمة البيئية ، حيـث تـم تقسـيم هذا الفصل الى مبحثين المبحـث الأول معاينـة ومتابعـة الجريمـة

البيئية والمشكلات المتعلقة بإثباتها والذي من خلالـه ركزنـا علـى عمل سلطة الاتهام في البحث والتحري للجريمة البيئية وضـبطها وإثباتها .

فـي المبحـث الثـاني تطرقنـا الـى العقوبـات المقـررة للجرائـم البيئيــة ،وتشــمل مختلــف العقوبــات الــتي تتــولى جهــة الحكــم تسـليطها علـى مرتكـبي الجرائـم البيئيـة ، والـتي قـد تكـون إمـا عقوبات أصلية أو عقوبات تكميلية أو تدابير أمن .

وتعبيرا عن رغبتنا في تعزيز الدفع نحو تطوير وتفعيل وسائل حماية البيئة لاسيما في مجال التشريع وتنفيذ القوانين ، وتعزيز الثقافة البيئية لدى المواطنين عامة ،والموظفين العموميين ذوي الاختصاص على وجه الخصوص ، وقد خلصنا في دراسة موضوع المسؤولية الجزائية للمجرم البيئي الى استخلاص عدد من النتائج كما خرجنا بعدد من التوصيات